PISSN : 2571-9904 - EISSN : 2602-7763

دور مؤسسات الإعلام والبحث في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

The role of Media and Research Institutions in directing US foreign policy.

عبد الغني حجاب،[1] أ.د عبد المالك حطاب[2]

[1] جامعة الجزائر 3 – ابراهيم سلطان شيبوط (الجزائر)، abdelghanie.hadjab@univ-msila.dz

[2] جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، a.hattab@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 17/ 10/ 2022 **تاريخ القبول**: 01/ 12/ 2022 **تاريخ النشر**: 31/ 12/ 2022

ملخص:

إن هذه الدراسة تلقي الضوء على مؤسسات الإعلام والبحث، بما تحويه من جماعات ضغط ونخب في مجال السياسة الخارجية، عبر تفحص تاريخها، وعلى الأخص تلك المعنيّة بدراسة السياسة الخارجية، والتنوع الهائل للمجتمع الذي يضم هذه المؤسسات، والتي توجد لديها رغبة مشتركة في صوغ الرأي العام والتأثير في خيارات صانعي القرار، وتوضح كيفية سعيها إلى ممارسة تأثيرها في السياسة الخارجية بما يتوقف على رسالتها ومواردها وأولوياتها. كما أن تحديد ومعرفة النسق الذي ترتسم في إطاره مؤسسات الإعلام والبحث المؤثرة في السياسية الخارجية الأمريكية، يعتبر قضية مركزية في فهم وتفسير طبيعة هذه السياسة، للتعرف على الوظائف والأهداف التي ترسمها كل وحدة سياسية لنفسها، على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، ذلك أن فهم السياسة الأمريكية المحلية منها والخارجية، يتطلب فهم أنها جزء ثابت ومهم من المشهد السياسي الأمريكي،

الكلمات المفتاحية:

التأثير، جماعات الضغط، السياسة الخارجية الأمريكية، صناعة القرار، المؤسسات الإعلامية، المؤسسات البحثية.

Abstract:

This study focuses on media and research institutions, including pressure groups and elites in the field of foreign policy, by examining their history, especially those concerned with the study of foreign policy, and the enormous diversity of society that includes these institutions, which have a common desire to shape public opinion and influence In the choices of decision-makers, it shows how it seeks to exercise its influence in foreign policy, depending on its mission, resources, and priorities. Also, defining and knowing the pattern in which the media and research institutions that influence American foreign policy are drawn is a central issue in understanding and interpreting the nature of this policy, to identify the functions and goals that each political unit draws for it, at the internal, regional and international levels.

Keywords:

decision-making, US foreign policy, Influence, pressure groups, Media Institutions, Research Institutions.

* عبد الغني حجاب

I. مقدمة

يعد طرح موضوع الشبكات غير الرسمية المؤثرة في صنع القرار الأمريكي من أكبر الموضوعات التي ظلت -وما تزال- بحاجة على مزيد من البحث العلمي الواقعي لطروحاتها، ونقصد بالطرح العلمي الواقعي مجموع الميكانيزمات أو الآليات التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق التحليل الأكاديمي الموضوعي المتميز بالدقة، الموضوعية والحياد.

وعليه فإن التعمق في دراسة هذا الموضوع تعد رهانا يجب الوصول إليه وتوضيحه، لأنه كفيل بتفسير السياسة الخارجية الأمريكية، وتحليل واستقراء القرار الأمريكي من خلال جملة من العناصر، التي يمكن بواسطتها دراسة البناء القيمي في النسق الأمريكي، وتحديد تأثيرها في الدوائر والأطر المؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وصناعة قراراتها.

وعلى الرغم من أن موضوع الدراسة -على المستوى الظاهري- سوف يركز على عناصر الشبكة غير الرسمية من جميع الجوانب، إلا أنه في حقيقة الأمر سيركز أكثر على الأدوار التي تلعبها هذه الشبكات وآثارها، بشكل محدد وذلك تماشيا مع الخطة، وضبطا للحدود التي يمكن أن يتطلبها الموضوع، وعليه فإن الإشكال العام للدراسة يمكن التعبير عنه كما يلي: إلى أي مدى يمكن التأكيد على أن القرار الأمريكي هو نتاج شبكات غير رسمية، تعمل خارج الأطر الرسمية؟، وإلى أي حد يمكن التدليل بأن لهذه الشبكات تأثير عميق في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية؟.

إن البحث في هذه الموضوع يجعل الباحث يقف أمام جملة من التساؤلات تدور في غالبها حول الفرضية الأخيرة التي ترجح فكرة تعدد الشبكات رغم عدم تجانسها من عدة أوجه:

- ما هي ميزات مؤسسات الإعلام والبحث، ودورها، ووظيفتها، وما هي أسباب نشوئها؟.
- ما هي عناصر مؤسسات الإعلام والبحث التي تؤثر في صنع القرار الأمريكي؟.
- من أين يمكن أن تأتي القيادات لمثل هذه المؤسسات، ومن سيكون زبائنها والمستفيد من عملها؟.
- ما هي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها عن تأثير نشاطات مؤسسات الإعلام والبحث في السياسة الأمريكية؟.
- ما هو نوع الموارد المتوفّرة للمؤسسات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية؟.
- كيف يمكن التدليل على القوة التي يمتلكها الإعلام الأمريكي، في التأثير على عملية صنع الأمريكي؟.

لعل البحث في موضوع مؤسسات الإعلام والبحث الأمريكية، يستدعي الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية، التي تعينه على تفكيك المادة العلمية ودراستها، على ضوء المتغيرات التي تعترض الباحث خلال عملية البحث، ويمكن ملاحظة أن الدراسة استعانت بمناهج متنوعة منها: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي. خاصة الأخير والذي يشتمل على الاستنتاج العلمي القائم على الملاحظة من العام إلى الخاص، بحيث يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث، على اعتبارها ظواهر يتم دراستها بانتقال التحليل من الحكم الجزئي عليها، إلى حكم كلي يتناول كل ظواهر الدراسة.

بناءا على ما سبق، سيتم التطرق في هذا المقال للنقاط التالية:

أولا: خلفيات نفوذ مؤسسات الإعلام والبحث الأمريكية

ثانيا: آليات تأثيرها في السياسة الخارجية

ثالثا: دور وسائل الإعلام في التأثير على السياسة الخارجية.

أولا: خلفيات نفوذ مؤسسات الإعلام والبحث الأمريكية

1. النشأة والتطور

إن عبارة مؤسسة بحث وإعلام قد استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، للإشارة إلى غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الإستراتيجية، إلاّ أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين، ليصف قرابة 2000 منظمة مقرها الولايات المتحدة، وتعمل في ميدان التحليلات السياسية، وحوالي 2500 مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم. (Abelson, 2002)

هناك مؤسستان مهتمتان تدعمان التوجه المحافظ، وهما مؤسسة أولين التي مقرّها في نيويورك، والتي تعتمد في تمويلها على شركة عائلية جمعت ثروة طائلة من صناعة الذخائر والمنتوجات الكيميائية، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم مساعدات مالية لأساتذة جامعيين مثل آلان بلوم الذي كان قد تلقى مبلغ 6.3 ملايين دولار، من أجل إدارة "مركز جون أولن" في جامعة شيكاغو، وهذا المركز مختص بالبحث حول نظريات الديمقراطية وممارستها.

لقد كان وصول رونالد ريغن إلى السلطة عام 1980 بمثابة الانتصار الأول الكبير للحركة المحافظة، ولمؤسسة التراث التي كانت قد قدمت لإدارته الرجال والأفكار، ونفس التوجه يتبلور أكثر فأكثر مع إدارة بوش (الابن). (Laurent, 2003)

كما قامت مؤسسة راند في السنوات التي تلت إنشاءها بالتأسيس للعديد من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة، ومن بينها معهد هُدسن (Hudson) (1961) ومعهد آيربان (1968)، ولم تبرز أي من هذه المؤسسات في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها تلك الداعية لقضايا عامة، باعتمادها لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، والتي غيّرت بشكل أساسي طبيعة ودور مجتمع مؤسسات الإعلام والبحث العامةً، خلافاً للمؤسسات البحثية التي قامت في الجزء الأول من القرن العشرين، والتي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، بالفرص السانحة للتأثير على اتجاه ومضمون السياسة الخارجية.(Haass, 2002) ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الإعلام والبحث الأمريكية على المنافسة، توصل معظمها لإدراك أهمية جذب انتباه العامة وصانعي السياسة.

وتشير المعطيات التي تم جمعها من قبل برنامج أوروبان، ومؤسسات الإعلام والبحث التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية، إلى أن هناك 4500 مؤسسة بحث وإعلام عبر العالم، منها 1500 مؤسسة تقريباً قائمة في الولايات المتحدة، والملاحظ أن ثلثي هذه المؤسسات القائمة قد تأسس بعد سنة 1970، كما أن أكثر من نصفها تأسس منذ سنة 1980، وأحدث ما ظهر لدى مجتمع صُنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه البعض بعبارة المؤسسات الميراثية، لها تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية، وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية، وكثيراً ما تأسست على امتداد تاريخها على يد أشخاص أو مجموعات لديهم برنامج عمل مُعيّن، أو مجموعة من الأهداف، أو التزام سياسي محدد.

وبحلول القرن الحادي والعشرين، أصبحت هناك أكثر من 1200 مؤسسة بحثية موزعة على كامل الساحة السياسية الأمريكية، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع، فبعضها، مثل "معهد الاقتصاديات الدولية"، و"مؤسسة الحوار بين الدول الأمريكية"، أو "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" يركزّ على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة، في حين تغطي مؤسسات أخرى، مثل مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، السياسة الخارجية بصورة عامة.

ولدى القليل منها، مثل بروكنغز، منح وقفية ضخمة فلا تقبل بالتالي إلا القليل من التمويل الرسمي، أو أنها لا تقبل شيئاً منه، في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل راند على معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزبائن في الحكومة وفي القطاع الخاص، بينما تعتمد قلة منها، مثل "معهد السلام الأمريكي" بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي، وتقوم في بعض الحالات بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة، فمجموعات الأزمات الدولية، مثلاً تنشر شبكة من المحلّلين في الأماكن الساخنة حول العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجّرة، وتضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إحداث ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها.

2. وظيفتها داخل النسق السياسي الأمريكي

لفهم كيفية تحول الهيكلية السياسية وتفاعلات السياسات في بلد ما، إلى مؤسسات إعلام وأبحاث فريدة تُعنى بالسياسة الخارجية، يتطلب إضافة إلى ذلك معرفة جملة من العناصر الأساسية المؤثرة في السياسة الخارجية، والمساعدة على اتخاذ قراراتها، والتي من بينها:

1.2 تقديم دراسات استشرافية وإستراتيجية

- إن استنباط أنماط فكرية مبتكرة لا يعتبر من القدرات المألوفة لدى المؤسسات البيروقراطية، ولا يرجع السبب في ذلك إلى كون العاملين ضمن النظام الحكومي أقل موهبة، فهم ببساطة ينؤون تحت عبء القضايا ومتطلبات الأعمال القصيرة الأمد، فمن الأسهل بكثير على المرء أن يفكر بطموح أو بابتكار عندما يكون خارج نظام الحكم، حيث تختلف هيكلية الحوافز المتوفرة له تماماً، فملاحظة وزير الخارجية السابق، هنري كيسنجر، بأن على المرء أن يجمع وينمي رأسماله الفكري قبل دخوله الحكومة، لأنه سوف يستنزفه عندما يعمل ضمن البيروقراطية التي تمثل واقع الحال في أحيان كثيرة. (Asmus, 2002)

- وتُوفّر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصاً استثنائية لإدخال تفكير جديد إلى حقل السياسة الخارجية، وقد أمنت الحرب العالمية الثانية واحدة من هذه الفرص، فبعد اندلاع الحرب، أطلق مجلس العلاقات الخارجية مشروع دراسات ضخماً حول الحرب والسلم، لاستكشاف الأسس المرغوب فيها لسلام ما بعد الحرب، وقد أنتج المشاركون في هذه الجهود، في نهاية الأمر، 682 مذكرة قدموها إلى وزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، بدءا من احتلال ألمانيا إلى إنشاء الأمم المتحدة، وبعد مرور سنتين على نهاية الحرب العالمية الثانية، نشرت مجلة فورين آفيرز التي تعكس هوية وأهداف المجلس، مقالاً غير موقّع بعنوان "أسباب التصرفات السوفياتية"، وقد ساعد المقال الذي كتبه في الواقع الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان، في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء، التي اتبّعتها الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية، ثم نشرت نفس المجلة، سنة 1993، مقالاً للعالم السياسي في جامعة هارفرد، صامويل هنتنغتن، بعنوان "صدام الحضارات"، وهو بمثابة مساهمة اشتملت على بذور تطور قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة الخارجية الأمريكية، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وقد أسهمت دراسات قام بها كل من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ومؤسستي التراث وبروكنغز منذ 2001/09/11، في النقاش الدائر داخل الحكومة حول الإستراتيجيات المناسبة واللازمة لمواجهة التهديد "الإرهابي" في الداخل والخارج. (Haass, 2002)

2.2 توفير المواهب

أتى بوش (الابن) إلى الإدارة بشبكة من اليمينيين المقربين من مؤسسات الدراسات المحافظة مثل معهد المؤسسة الأمريكية، المشروع من أجل القرن الأمريكي الجديد، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي أو مركز السياسات الأمنية، وهكذا فإن كلاً من نائب الرئيس ديك تشيني، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

جون بولتون، ومساعد وزير الدفاع دوغلاس فايث، كانوا مستشارين لدى المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي قبل أن يلتحقوا بإدارة بوش (الابن)، في المجموع التحق 22 عضوا من مركز السياسات الأمنية بالدوائر المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، إضافة إلى مُنظِّر الحرب على العراق ورئيس مجلس الدفاع الاستشاري، ريتشارد بيرل، الذي كان عضوا في كل من المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي ومؤسسة دراسات الشرق الأدنى، ونفس الأمر بالنسبة لكل من نائب وزير الدفاع بول وُلفوويتز، والمحلل السابق لشؤون الشرق الأوسط جوناثان شانزر، ومدير منتدى الشرق الأوسط دانيال بايبس. (Beinin, 2003)

بالإضافة إلى تزويد الإدارات الجديدة بالخبراء، تؤمن هذه المؤسسات للرسميين المغادرين لمناصبهم في الحكومة، مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة ومعارف خلال خدمتهم في الحكومة، والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملح حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من "مؤسسة ظل" غير رسمية للشؤون الخارجية، وتنفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا النوع، وهو يعد من مصادر قوتها، ففي معظم البلدان الأخرى، يلاحظ أن هناك فصل حاد بين الرسميين الحكوميين المحترفين وبين المحللين الخارجيين، ولكن الأمر ليس كذلك في الولايات المتحدة، فقد ترأست مادلين أُولبرايت، وزيرة خارجية بِيل كلينتون، في فترة من الفترات، مركز السياسة القومية، في حين أصبح نائبها السابق، ستروب تالبوت رئيس مؤسسة بروكنغز. (Joel Beinin, 2003)

ويرى ريتشارد سولومون، رئيس معهد السلام الأمريكي، أن المعهد يتبع نهج القيام بخطوة إضافية إلى ما تقوم به مؤسسات الإعلام والبحث التقليدية والنزول إلى الخنادق مع الذين يحاولون تحقيق السلام في مناطقهم من العالم والعمل معهم مباشرة، ويضيف أنه من خلال هذا الجهد يجلب المعهد -الذي أسسه الكونغرس الأمريكي- ثروة متنامية من المعرفة والخبرة في تقنيات إدارة النزاعات وإحلال السلام. (Solomon, 2003)

ويعمل البرنامج أيضا مع المربّين في مناطق النزاعات الخارجية، فينظم ورش عمل وحلقات دراسية حول تحليل النزاعات وإدارتها وتدبر أمرها، وقد تركزت هذه الجهود منذ 2001/09/11 بشكل رئيسي على بلدان ومناطق تضم عدداً كبيراً من المسلمين، علاوة على هذه البرامج الموجهة نحو مواضيع معينة، هناك برامج تُركّز على منطقة أوسع وأصعب تحديداً (كمنطقة جغرافية، تعاني من نزاعات تاريخية حالية وممكنة الوقوع، أي المنطقة الإسلامية المتنوعة)، لذلك فإن أكثر برامج المعهد حداثة، برنامج حيوي الأهمية يتعلق بالمبادرة الخاصة بالمنطقة الإسلامية، فقد بيّنت أحداث 2001/9/11، بوضوح أن الأمريكيين يعانون من جهل بالعادات والثقافات والمعتقدات السائدة لدى شريحة عريضة ومهمة من سكان العالم، يقطنون رقعة جغرافية شاسعة تمتد من غرب إفريقيا إلى شرق آسيا.

إن طرق العمل المتبعة عادة لدى تلك المؤسسات تعتمد على استنباط خيارات سياسية جديدة وتقديمها إلى المسؤولين الحكوميين والعاملين في المجالات التي تتناولها لتطبيقها ميدانياً، والقيام بخطوة أبعد من ذلك بالعمل مباشرة معهم، عبر ثروة متنامية من المعرفة والخبرة في تقنيات إدارة النزاعات.

3.2 جمع المحترفين

بالنسبة للشخصيات الأجنبية الزائرة، فإن فرصة المثول أمام جمهور مؤسسات الإعلام والبحث البارزين تؤمن الوصول إلى أكثر القطاعات تأثيراً في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية، وقد كان مجلس العلاقات الخارجية على سبيل المثال، غير المتحزب لأي من الأحزاب أو الفئات، أكثر مؤسسات الإعلام والبحث مهارة في القيام بدور الجمع هذا، إذ أنه يستضيف مئات الاجتماعات سنوياً في نيويورك، واشنطن والمدن الأمريكية الكبرى الأخرى، وتوفر النشاطات التي تنظمها مؤسسات الإعلام والبحث الكبرى للرسميين الأمريكيين

منابر غير حزبية لإعلان مبادرات جديدة، وشرح سياسات الإدارة الأمريكية، وإطلاق بالونات الاختبار لمعرفة ردود الفعل على أفكار جديدة. (Haass, 2002)

3. المصادر وأساليب التمويل

في عام 1973 دفع بارون صناعة البيرة جوزيف كورز إلى المدعو بول فيريتش مبلغ 250 ألف دولار المطلوب كدفعة أولى لاستحداث مؤسسة التراث، وهي عبارة عن مركز بحث خاص لترويج أفكار الجناح اليميني، وحتى قبل تسلم رونالد ريغن منصب الرئاسة كانت هذه المؤسسة قد بدأت بتقديم توصياتها على نحو منتظم، بشأن ضرورة توسيع سلطات أجهزة الاستخبارات، ففي أواخر نوفمبر 1984 على سبيل المثال طالبت المؤسسة إدارة رونالد ريغن بتنفيذ عمليات سرية شبه عسكرية في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وإثيوبيا وإيران ولاوس وليبيا ونيكاراغوا وفيتنام.

وفي إطار مؤسسة التراث هذه شكل فيريتش لجنة أسماها "لجنة بقاء الكونغرس حراً"، بهدف تعزيز مواقع أعضاء الكونغرس اليمينين. (Laurent, 2003)

وبالتعاون مع ريتشارد فيجوري وهارولد فيليبس من مؤسسة مؤتمر المحافظين شكل فيريتش منظمة يمينية باسم "الأكثرية الأخلاقية"، لتصبح حركة المحافظين "صناعة في نمو متزايد" على حد تعبير والتر مايرز - نائب رئيس وكالة الآسوشيتد برس- والذي أكد من جهة أخرى أن "مؤسسة التراث وجدت نفسها في المكان المناسب واللحظة المناسبة، من أجل أن تُحدث تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية"، وتجدر الإشارة إلى أن مشروع تصدير الديمقراطية للشرق الأوسط" المعروف "بمشروع كولن باول للشراكة الأمريكية الشرق أوسطية"، قد أُعلن في خطاب ألقاه في هذه المؤسسة، الأمر الذي يعطي فكرة عن الأدوار الوظيفية لهذه المؤسسة المدنية الطابع والاستخباراتية التمويل، وبأشكال مختلفة يمكن مقارنة تشكيل مؤسسة التراث بتشكيل "مركز الدراسات الدولية" لدى "معهد التقنية" في ماساشوتس في عام 1951، والذي أُنشئ أيضا بأموال وكالة الاستخبارات المركزية، ويجب عدم الإغفال أن استحداث مراكز البحث والدراسات الخاصة بالوكالة وتمويلها هو في الغالب جزء من تقاليد الوكالة.

لقد تشكلت مؤسسة التراث في وقت قرر فيه العاملون داخل الوكالة ومن أطرافها اجتذاب تعاطف الجمهور أكثر، باتجاه وكالة الاستخبارات المركزية وعملياتها السرية وتطوير إستراتيجية استخبارية على المدى البعيد، وفي عامي 1973 و1974، أجبر عددا من ضباط الاستخبارات على الاستقالة، أو هم استقالوا طواعية لكي يكرسوا أنفسهم لهذا الواجب، ثم التحق العديد منهم بجمعية ضباط الاستخبارات السابقين "AFIO، وبمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، أو بمؤسسة التراث، وكان من بين هؤلاء الضباط دافيد فيليبس الرئيس الأسبق لقسم الجزء الغربي من الكرة الأرضية التابع لمديرية العمليات في الوكالة، الذي كان قد أسس "AFIO، التي سرعان ما انتسب إليها أكثر من 2000 ضابط استخبارات سابق، كانوا قد انسحبوا من تسعة فروع من أجهزة الاستخبارات الأمريكية، كما استقال راي كلاين الضابط السابق في مكتب الخدمات الإستراتيجية "OSS، ونائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي 1962 و1966 من عمله في مكتب الاستخبارات والأبحاث، التابع لوزارة الخارجية في عام 1973، لكي يشغل منصبا قياديا في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الذي تربطه صلات وثيقة بالوكالة، وكذلك ترك العديد من الضباط المرموقين الوكالة، للالتحاق بمراكز البحث المخابراتية المموهة، وهكذا قدمت الوكالة إسهامات فكرية كبيرة صبّت في إطار المساعي التي كانت تبذلها الجماعات اليمينية المحافظة بهدف تعبئة القوى السياسية والرأي العام دعماً لجنوح الولايات المتحدة في السبعينات نحو ممارسة أقصى حد من سياسة القوة والتدخل، ومع الوقت تحولت وكالة الاستخبارات المركزية إلى مركز أكاديمي مهم للبحث والتحليل، وإلى راع للتوسيع في البحوث

العلمية والتقنية، وعلى هذا الأساس قدم المئات من الكليات والجامعات والآلاف من العلماء خدماتهم للوكالة بهذا الشكل أو ذاك، فكانوا بذلك إما معتمِدين عليها أو متأثرين بها أو منقادين إليها. (النابلسي، 2003)

ومن الأمثلة الساطعة على الدور المهم والمركزي الذي يلعبه رجال المال والاقتصاد في الحياة السياسية، ريتشارد سكايف ميلون الذي اكتسب لقب الأب المالي لليمين الأمريكي، وهو ابن سارة ميلون، وريثة المصرفي الملياردير آندرو ميلر، الذي كان بمثابة أحد أكبر أغنياء الولايات المتحدة، إلى جانب جون روكفلر، ومن أهم صفات ميلون هو أنه ملياردير ومحافظ، عرف كيف يكسب معركة الأفكار عبر تأسيسه مؤسسة التراث، التي تضم قوات الطليعة المقاتلة في الثورة المحافظة. (Laurent, 2003)

كان ميلون يسيطر مباشرة على 3 مؤسسات هي مؤسسة سارة التي كانت تقدّر قيمة موجوداتها عام 1997 بأكثر من 300 مليون دولار، ومؤسسة الليجني بـ39 مليون دولار، ومؤسسة التراث بقيمة موجودات 24 مليون دولار، وأراد أن يجعل من مؤسسة التراث التي تم إنشاءها في تلك السنة، سلاحا يمكن بواسطته كسب معركة الأفكار، وقد قدم لها مبلغ 900 ألف دولار، وبعد 3 سنوات أي في عام 1976 منحها أيضا 420 ألف دولار، أي ما يعادل 42% من الميزانية العامة للمؤسسة والمقدرة آنذاك بمليون دولار، كما يتولى ولداه دافيد جيري رئاسة مؤسسة رابعة هي "مؤسسة سكايني العائلية" والتي تزيد رؤوس أموالها عن 170 مليون دولار، وقد تبنى ميلون من جهته إستراتيجية معاكسة، وكان بات مينارسن قد وصف الملياردير بأنه رجل بلغ درجة من النضج الانفعالي جعلته يهتم دائما بالسياسة وبالقضايا ذات الطبيعة الأكثر محافظة.

وكان قد أنفق خلال 3 عقود (1967-1997) حوالي 600 مليون دولار من أجل إنشاء ودعم منظمات محافظة مثل معهد هوفر في جامعة ستانفورد، والذي كانت كوندوليزا رايس هي مؤسِّسته، ومعهد المؤسسة الأمريكية، والذي كان المسؤولان الرئيسيان فيه هما ريتشارد بيرل ولين تشيني زوجة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، هذا إلى جانب عدة مؤسسات أخرى تعمل في الميدان الاجتماعي خاصة، وكذلك في مجال التعليم،[2] لكن تبقى مؤسسة التراث هي زهرة المؤسسات التي أسسها أو دعمها ميلون، أنها تضم بين أعضائها، حسب تعبير أحد نواب رئيسها قوات الطليعة الصادقة للثورة المحافظة.

إن مثل هؤلاء الرجال يمتلكون أيضا رؤية إيديولوجية لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأمريكي، حسب وجهة نظرهم، كما يرى قادة مؤسسة التراث بأن أي إجراء تقدمي قد تم اتخاذه منذ فترة الإصلاح الجديد الذي تبناه فرانكلين روزفلت إنما كان يشكل هجوما ضد المبادئ المؤسِّسة للولايات المتحدة التي كان قد تم إعدادها في القرن الثامن عشر، وكان نصف ميزانية تلك المؤسسة قد ذهب على مرّ السنين من أجل تسويق الأفكار. (محمد النابلسي، 2003)

كما أكد توماس براي مدير صحيفة ديترووييت نيوز بأن "أحد أكبر النجاحات التي حققتها مؤسسة التراث هو أنها كانت توصل في كل صباح وجهات نظرها مطبوعة أعدّتها، ويمكن لقراءتها أن تؤدي أحيانا إلى فهم الأمور من وجهة نظر كانت مجهولة حتى تلك اللحظة".

لم يكن ميلون هو الوحيد الذي ساهم في تمويل مؤسسة التراث، بل ساعده أيضا ملك صناعة الجعة ويليم كورس، وكان أدولف كورس وراء إنشاء مؤسسة كورس ذات الصلة الوثيقة بالمنظمات المحافظة وخاصة بقيادة اليمين المسيحي، ومن بين الذين دعمتهم شخصيات قريبة جدا من بوش (الابن).

ثانيا: آليات تأثيرها في السياسة الخارجية

[2] Ibid, P 79.

كانت بداية التسعينات من القرن العشرين مرحلة استثنائية، إذ طرحت التغيرات الجذرية عدداً كبيراً من الافتراضات السابقة على بساط البحث وجعلتها موضع تساؤل، لبيان أنه ستَظهر في المستقبل قضايا أخرى، أو ستشهد أجزاء جديدة من العالم تغيرات كبرى، ستساهم في جعل السياسات الراهنة سياسات بالية انقضى عهدها، وطالما ظلت الحكومات تعاني من طاقة داخلية محدودة في التخطيط الإستراتيجي الطويل الأمد، فإنها ستستمر في الرجوع إلى عالم مؤسسات الإعلام والبحث للحصول منها على الأفكار والآراء، التي يمكنها الإطلاع عليها والاستفادة منها.

وعليه قامت هذه المؤسسات بنشاط حثيث لتصدير باحثيها وأساليبها في التحليلات السياسية وفي الهياكل التنظيمية، إلى بلدان أخرى خارج الولايات المتحدة، مثل معهد أبحاث السياسة الخارجية، ومعهد هُدسن، ومعهد أوروبان، ومؤسسة التراث، والتي ذهبت إلى حد تأسيس مؤسسات تابعة لها في ما وراء البحار، ولقد عقدت بعض المؤسسات (ويلدافسكي، 1979) مشاريع شراكة مع مجموعات المصالح داخل الولايات المتحدة، في محاولة لإنشاء شبكات ضغط تقوم بتحليل القضايا الدولية، وتحاول التأثير في صوغ برامج وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

1. تقييم العملية التأثيري

إن القليل من الباحثين قد نظر عن كثب إلى الطريقة التي يتم فيها التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، وإلى العقبات المتعددة التي ينبغي تجاوزها لقياس أو تقييم نفوذ هذه المؤسسات، ومن المهم على أقل تقدير، الإدراك بأنها تمارس أنواعا مختلفة من النفوذ، وعلى مراحل متعددة من دورة صنع السياسة، وفي حين تُظهر بعضها مثل معهد المؤسسة الأمريكية، ومؤسسة التراث، فعالية في المساعدة على تأطير مناقشات سياسية معيّنة، فإن مؤسسات بحث وإعلام أخرى، من ضمنها مؤسسة راند، تُظهر نفوذاً أكبر في العمل عن كثب مع صانعي السياسة، لأجل تقدير تكاليف وفوائد تطوير تكنولوجيات سياسية جديدة. (Abelson, 2002)

وإذ يتواصل ازدياد عدد مؤسسات الإعلام والبحث في الولايات المتحدة، سيكون هناك ميل إلى الاستنتاج أن نفوذها التأثيري في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في صعود، لذلك -وعلى هذا الأساس- اعتبرت تحديداً بأنها: (Abelson, 2002)

- موجّهة بفعالية نحو المستقبل، فأكثر من موظفي الأبحاث الحكوميين الذين يعملون في بيئة نادراً ما تكافأ فيها جهود الابتكار المؤثر.
- مرشحة أكثر لتوليد برامج عمل سياسية معاد تشكيلها، في حين يعتمد البيروقراطيون على بيئة تؤمن الحد الأقصى من الأمن، توفرها إجراءات العمل المعتمدة قياسياً للحكومة.
- أكثر قدرة على تسهيل التعاون بين المجموعات المنفصلة من الباحثين، لأجل بلوغ هدف مشترك.

علاوة على ذلك، تساعد في مجالات تأثيراتها السياسة في قدرتها على صنع التآلف الفكري، الذي ينتج عن إزالة الحواجز البيروقراطية، وذلك لأنها:

- أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسة الملائمة داخل الحكومة وخارجها، وإيصالها إلى النّخب السياسية ووسائل الإعلام.
- مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة بمسائل السياسة العالمية.
- أكثر قدرة على جمع وإشراك أصحاب المصالح في عملية صنع السياسة.
- أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية، بدءاً من جمع المعطيات ووصولاً إلى تكوين المعرفة السياسية.

- أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية، التي قد تكون مقسمة داخلياً على دوائر ومجالات اختصاص متعددة. (Abelson, 2002)

إن القيمة الإضافية التي يحصل عليها صانع السياسة الأمريكي، تنبع من قدرة مؤسسات الإعلام والبحث على الجمع في دراساتها وتوصياتها بين تحليلات الاتجاهات الطويلة الأمد، والتوصيات الخاصة بالسياسات القصيرة الأجل، وتلعب مثل هذه الأبحاث والتحاليل دوراً مهماً في المساعدة على تحسين السياسة الحكومية، وصنع القرارات في هذه المجالات الحيوية.

وقد عملت هذه المؤسسات بطريق غير مباشر مع القيادتين المدنية والعسكرية في وزارة الدفاع الأمريكية، منذ بداية عهدها، حول تشكيلة واسعة من القضايا، بدءاً من التكنولوجيات الجديدة ووصولاً إلى التخطيط والعمليات العسكرية، وذلك للمساعدة في تأمين حماية أفضل للمصالح الأمريكية في وجه التهديدات المتطورة باستمرار، ويقوم باحثو هذه المؤسسات بمساعدة صانعي السياسة على تطوير أسلوب تحليلي شامل للعديد من القضايا الإستراتيجية، حيث تحتاج القوات المسلحة في المؤسسة العسكرية، مثلها في ذلك مثل القيادة المدنية في وزارة الدفاع، إلى أبحاث ممتازة النوعية حول الاتجاهات الجيوسياسية، وما قد تنطوي عليه الخيارات المختلفة في السياسة الخارجية من مدلولات، ومثل هذه الأبحاث ضرورية، من بين أمور أخرى، لتطوير سيناريوهات، لإرشاد وتوجيه عمليات التخطيط وتقييم البرامج، ولتطوير الفهم للتقييدات التي يُحتمل أن تعيق المرونة العملية، وقد كان لسلسة من الدراسات التحليلية حول مراقبة الأسلحة التقليدية، استخدمت أشكال قتالية متقدمة، وحول المسائل المرتبطة بها لحدود قدرات سلاح الطيران، تأثير كبير على موقف الولايات المتحدة، ولاحقاً في صياغة سياسة جديدة تطبيقية لمفهوم الحرب الوقائية، وعلاوة على هذا، تمّ صوغ الكثير من الأفكار المبكرة حول الأسس المنطقية لمختلف المسارات البديلة الممكنة، ويتم نشر التحليلات للسياسات والتوصيات الصادرة عن مؤسسات الإعلام والبحث بعدة أشكال، فاستنتاجات العديد من برامج الأبحاث تقدم في كتب وتقارير، لكن عندما أدركت هذه المؤسسات قبل سنوات قليلة، أن صانعي السياسة والعاملين لديهم لا يجدون دائماً الوقت الكافي لقراءة الكتب والتقارير الطويلة، بدأت أيضا بنشر ما توصلت إليه في تقارير موجزة، سهلة المنال، سُمّيت رسائل سياسية، وقد تبعتها في ذلك مؤسسات بحثية أخرى. (تلغارسي، 1996)

ولا تحافظ كل منظمات الأبحاث السياسية هذه على جو أكاديمي بحت، ولا يشترط فيها أن تكون مستقلة وغير حزبية في تحليلاتها، فبعض مؤسسات الإعلام والبحث سياسية بصورة أكثر علنية، وعدد منها يُركّز على قضية واحدة، أو على عدد صغير من القضايا المترابطة ببعضها البعض، ولدى بعضها برنامج عمل إيديولوجي، أو نهج يتبين بوضوح أنه حزبي، وهي تحاول الضغط على صانعي السياسة لتطبيق برنامجها.

2. نماذج مؤسسات الإعلام والبحث المؤثرة في صناعة القرار

فيما يلي عرضا لأهم المؤسسات البحثية المؤثرة داخل الولايات المتحدة، تم اختيارها لتقديم تشكيلة ممثلة لوجهات النظر المختلفة.

1.2 مؤسسة راند (Rand Corporation)

إن عبارة مؤسسة الإعلام والبحث قد تورد إلى الأذهان صورة منظمة مثل راند، وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، والتي يشتغل فيها أكثر من 1000 موظف، وتزيد ميزانيتها السنوية عن 100 مليون دولار، أو قد تستعمل هذه العبارة أيضا لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن 24 شخصاً وتتراوح ميزانيتها بين 1 و2 مليون دولار أمريكي.

قام خبراء راند، المختصون بتشكيلة واسعة من القضايا الأمنية القومية، بمساعدة القوات المسلحة الأمريكية في الدفاع عن البلاد طوال أكثر من 50 عاما، فعالجوا تهديدات أصبحت جزءاً من التاريخ، ويعالجون تهديدات سوف تحتل غداً الصفحات الأولى في الصحف. (Rich, 2002)

ومع الوقت، طوّرت راند مجموعات تكميلية من الأبحاث لحساب المؤسسة العسكرية ولزبائن آخرين في الحكومة الفدرالية كالمؤسسات الاستخباراتية، وزادت وزارة الدفاع بصورة مطردة عدد وتنوع المصادر الخارجية لأبحاثها، مستخدمة أيضا مؤسسات أخرى في عالم مؤسسات الإعلام والبحث المتنامي، قصد التأثير التفاعلي شبه الموجه في السياسة الخارجية الأمريكية.

2.2 مؤسسة بروكنغز

كثيراً ما يقوم الباحثون في بروكنغز بإطلاع صانعي القرار على استنتاجاتهم، بصورة أكثر مباشرة، من خلال الإدلاء بشهاداتهم أمام لجان الكونغرس والاستشارات الخاصة والاجتماعات مع الموظفين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبإطلاع جهات غير حكومية يهمها الأمر على تلك الاستنتاجات من خلال المنتديات، ومناقشات الطاولة المستديرة، وغيرها من النشاطات العامة الأخرى.

إن أكثر مهمات بروكنغز شهرة، هو التحديد المُبكّر للقضايا الجديدة، والمهمة التي يُحتمل أن تواجه الولايات المتحدة في المستقبل، كما تُركز جهود نشاطاتها العلمية على لفت انتباه صانعي السياسة إلى تلك القضايا، وعلى تزويدهم بالأبحاث والتحاليل، وتغذية النقاش بالمعلومات، وتقديم الأفكار والتوصيات، وإعادة توجيه الاهتمام العلمي، وصياغة وتشكيل شبكات جديدة من الخبرات.

والحقيقة هي أن أفضل اختبار لنجاح ونفوذ المؤسسة، على المدى الطويل، لا يكمن في تأثيرها المباشر على قرارات سياسية معينّة، بل في قدرتها على تكوين شبكات من الخبراء بطرق تُواصِل معه استباق الأحداث وتَوَقُّع المشاكل التي ستواجهها البلاد، حتى قبل أن يتم رسم ملامح النقاش السياسي بشأنها.

3.2 مؤسسة دراسات الشرق الأدنى

تقوم مؤسسة دراسات الشرق الأدنى لهذا الغرض بنشر التحليلات، وتؤمن الخبراء لمحطات الإذاعة وحلقات الحوار التلفزيونية، ويظهر بانتظام في وسائل الإعلام مسؤولون كبار في المنظمة مثل روبرت ساتلوف وباتريك كلاوسن أو مايكل آيزنشتادت، وتنشر صحيفتا (The New Republic) و(U-S News & World Report) مواقف المؤسسة بصورة دورية، وخصوصا أن المسؤولين في هذه الصحف أو أصحابها، مثل مورتيمر زوكرمان ومارتن بيريتز أعضاء في مجلس إدارة ويناب،كذلك فإن المتعاونين معها من الإسرائيليين، كالصحافيين هيرش غودمان ودافيد ماكوفسكي وزئيف شيف أو إيهودي عياري، بإمكانهم الظهور بسهولة في وسائل الإعلام الأمريكية. (Beinin, 2002)

ثالثا: دور وسائل الإعلام في التأثير على السياسة الخارجية

على الرغم من أن رأي الغالبية قد يؤثر أو لا يؤثر في معادلة السياسة الخارجية، فإن للنخبة رأي مؤثر للغاية، فصناع القرار وأفراد النخبة السياسية يستقون كثيرا من المعلومات والوقائع التي يحتاجونها من الصحافة.

1. مستوى تأثيرها في القرار الأمريكي

يوجد في الولايات المتحدة أكثر من 1700 جريدة يومية، والآلاف من النشرات الأسبوعية، و9000 محطة إذاعية، و1000 محطة تلفزيونية، و7 مراكز إنتاجية رئيسية، و2500 دار لنشر الكتب، ومعدل الوقت الذي يقضيه الأمريكيون في متابعة الإعلام هو 2400 ساعة في السنة، وهذا آخذ في التزايد، وإذا كانت كل

شبكة إعلامية تعود ملكيتها إلى مؤسسة واحدة، فسيوجد على الأقل أكثر من 25000 مالك مختلف على لجنة التحرير، ولكن الصورة ليست كذلك، فهناك 9 شركات تعاونية تدير 3 من شبكات التلفزيون الرئيسية (CBS)، (NBC)، و(ABC)، بالإضافة إلى 40 محطة تلفزيونية متفرعة، وأكثر من 200 نظام تشغيل، و60 محطة إذاعية، و59 مجلة منها (Time) و(News Week)، وسلسلة من الجرائد والصحف اليومية منها (New York Times)، (Wall Street Journal)، (Los Angeles Times) و(Washington Post)، بالإضافة أيضا إلى 41 دار نشر، والعديد من المجالات الإعلامية الأخرى. (Dorman, 2002)

منذ أوائل الخمسينيات، قام عدد من دور النشر، وبعضها من الدور المشهورة، بإصدار 250 كتاباً بالإنجليزية، كانت كلها من تمويل وإنتاج الوكالة، بالإضافة إلى إصدار أكثر من 1000 مطبوعة باللغات الأخرى، ولتنفيذ مشاريعها هذه، قامت وكالة الاستخبارات المركزية، وعبر حملات خاصة، بتجنيد مئات الصحفيين الذي حافظوا على مواقعهم الصحفية، ولكنهم أصبحوا عملاء مأجورين لها، في حين عمل ضباط الوكالة في الخارج كمراسلين أو كمحررين في المؤسسات الصحفية التي تملكها الولايات المتحدة، ولم تتوقف وكالة الاستخبارات المركزية عن ممارسة هذه النشطات أبداً، بل قامت بتكثيفها.

2. نموذج تأثيرها مع المحافظين الجدد

من الجانب الآخر، فان هناك مداخيل ضخمة تقوم على نبوءات دينية تُدِرّ مليارات الدولارات سنويًّا على دعاة التنصير التوراتي، الذين يمتلكون عشرات المحطات التلفزيونية والإذاعية، في الولايات المتحدة وأنحاء العالم، مثل وحدة شبكة البث المسيحي (CBN) و"شبكة المحطة العائلية" إحدى أكبر الشبكات الأمريكية، كما تم تأسيس "التحالف المسيحي" الذي يُعَدّ الأوسع نفوذًا وتأثيرًا في السياسية الأمريكية، بما مكّنه من الدخول في عملية الترشيح في الانتخابات، بفضل ملايين الدولارات التي يحصل عليها كتبرعات من أتباعه ومشاهدي نبوءاته التلفزيونية.

وتُعَدّ برامج هؤلاء المنصرين التوراتيين، (تمام، 2004) من أكثر البرامج جماهيرية في الولايات المتحدة، كما تشهد الأشرطة التي تحمل هذه البرامج، رواجًا في أوساط الطبقة المتوسطة الأمريكية، ومعظم المؤمنين بهذه النبوءة منها وهم بالملايين، وكذلك الكتب الخاصة بها، حتى أن كتاب (الكرة الأرضية العظيمة المأسوف عليها) للمنصّر التوراتي هول ليفدسي، بيعت منه أكثر من 25 مليون نسخة، وينتشر المنصّرون التوراتيون في معظم أنحاء الولايات المتحدة، وفي عدة آلاف من الكنائس التي يعملون في كهانتها، عبر "مؤسسة الزمالة الدولية لكنائس الكتاب المقدس".

وفي الجانب الآخر من هذه النبوءات الدينية-السياسية، التي أصبغها المحافظين الجدد بالجذور اليهودية-المسيحية، نجد تأثير شبكة عريضة في الولايات المتحدة تؤثر في سياستها الخارجية الشرق أوسطية تأثيرا كاملا، تلك هي جماعات الضغط الداعمة لإسرائيل، نتيجة نجاحها في التحكم شبه التام على كبريات مؤسسات الإعلام الأمريكية، وهذا التأثير يجعلها مسيطرة بشكل فعال على المواقف وردات الفعل. (منصور، 2003)

في الواقع تُدير هذه الجماعات أكثر الصحف تأثيراً في الولايات المتحدة، بما فيها أكبر ثلاث صحف "New York Times, Washington Post, Wall Street Journal"، وتتبع لهم المجلات الإخبارية الثلاث الأكثر تأثيراً، مثل "Time, Newsweek, U.A.S Report"، لكن الأهم أيضا أنهم متسيدون تماماً على التلفزيون والراديو في أكبر تكتلين إعلاميين، وتحديداً "Time Orner, Disney"، وتقع تحت سيادتهم الاتحادات الإخبارية الاحتكارية الثلاثة الرئيسة (ABC، CBC وNBC)،(ديوك، 2002) وهو ما سهل على وسائل الإعلام العمل كمجموعة

شبكات العمل قصد إحداث التأثير الفعال، ليس فقط الأمريكية منها فقط، بل وحتى تلك الموجودة خارج الولايات المتحدة، ويمكن الوقوف عند ذلك باستقراء حرب الخليج الثالثة.

على أن مراقبين من أصحاب الاتجاه النقدي لا يشعرون بمثل هذه الصعوبات، فبالنسبة إليهم فان رموز "التيار المسيطر في وسائل الإعلام هم أنفسهم أعضاء مشاركون في مؤسسة النخبة السياسية الرسمية"، وفي ظل وجود هذا النوع من الانسجام الإيديولوجي الذي يجعل النخبة الأمريكية الحاكمة متماسكة، فانه نادرا ما ينشا توتر جوهري بين مؤسسة السياسة الخارجية والمؤسسة الإعلامية. (Herman, 1993)

ويؤكد دورمان رأيه الجازم بالإشارة إلى أن وسائل الإعلام الأمريكية لا تشكل كلا واحدا متراصا، وبأن الصحافيين لا يتلقون التوجيهات من المسؤولين في واشنطن، وإنما يرى بان "تأثيرات الإيديولوجيات تتخذ سبيلها إليهم من خلال التنافذ الثقافي (cultural osmoses) وليس من خلال التوجيهات". (Domans, 1993)

II. نتائج الدراسة

1. يعتبر دور مؤسسات البحث والإعلام أحد أكثر الأدوار أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية، رغم ابتعادها عن التنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين التيارات السياسية والدينية، والتنافس بين فروع الإدارة المختلفة، رغم أنها تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على المكانة والسلطة السياسية.

2. تؤثر مؤسسات البحث والإعلام على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بخمس طرق مختلفة هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل الصراعات.

3. مع بروز الثورة التكنولوجية الثالثة، تعزز دور وسائل الإعلام بشكل ساهم في صناعة رأي عام وسياسات داخلية أو حتى خارجية، يبرز أثرها في سرعة التفاعل مع الأحداث التي تتناولها هذه الوسائل، بالطريقة المقصود منها غالباً، العمل على تنميط القرارات وردود الأفعال المختلفة.

III. خاتمة:

إن المعلومات لم تعد قابلة للتحول إلى سلطة في السياسة الخارجية ما لم تأت في شكل صحيح أو وقت مناسب، ولهذا يتحرك الباحثون لالتقاط اللحظة المواتية وبسرعة للتأثير في اتخاذ قرارات استنادا إلى ما هو متوفر من معلومات -والتي قد لا تقود دائماً إلى سياسة أفضل إطلاعا- وتبدو الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، مضافةً إلى غياب الانضباط الحزبي والتبرعات المالية الواسعة لهذه لمؤسسات، قد ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الإعلام والبحث خلال القرن العشرين، والتي بررت بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى قيادة العالم. انبثقت هذه المؤسسات قبل قرن من الزمن، خلال الحقبة التقدمية، كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي، وكانت رسالتها المعلنة، في معظمها، غير سياسية كدفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة التي تعتبرها موضوعية.

والمشكلة تكمن في أن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق، وغير موثوقة وتشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها، لأن كثيراً ما تتشكل مؤسسات البحث والإعلام كنتيجة لأحداث مصيرية، أو كنتيجة لقضايا قومية ملّحة تقود إلى البحث عن حلول سياسية أفضل، وهي عادة ما تكون وليدة فكرة فرد أو مجموعة صغيرة، من أصحاب الرؤى البعيدة أو المصالح، ولهذا فإن محاولة استقراء واستنطاق بعض

العناصر التي يتم من خلالها إثبات وجود تأثير لمؤسسات البحث والإعلام في السياسة الخارجية تعد ضرورة ملحة، ولاسيما بالنسبة للولايات المتحدة، والتي تعمل من أجل التأثير في عالم اليوم بما يخدم مصالحها.

الإحالات والمراجع:

المؤلفات:

جيفري تلغارسكي وماكيكو أوينو، مؤسسات البحث والإعلام في المجتمع الديمقراطي: صوت بديل، (معهد أوروبان، واشنطن، ط1، 1996)، ص 2.

ويلدافسكي آرون، قول الحقيقة للسلطة: فن وحرفة تحليلات السياسة، (ليتل بروانب، بوسطن، ط1،)1979، ص 214.

محمد النابلسي، اليمين الأمريكي والمخابرات، الألف الثالث، بيروت، 2003/08/15، ص 12.

Eric Laurent, Le monde secret de Bush: la religion, les affaires, les réseaux occultes, (Paris: Plon, 2003), PP 78-95.

William Dorman: Media, Public Discourse and U-S Policy toward the Middle East, New York: States University of New York Press, 1993, P 289-304.

المقالات:

أحمد منصور، السياسات الأمريكية الشرق أوسطية تصنع في إسرائيل لا في واشنطن, البيان، الإمارات العربية المتحدة، ع 191، السنة 17، سبتمبر 2003.

دافيد ديوك، كيف تسبب الإرهاب الإسرائيلي والخيانة الأمريكية في هجوم الحادي عشر من سبتمبر، البرافدا، 2002/04/18.

Donald Abelso et Richard Haass, Les laboratoires d'idées et la politique étrangère des Etats-Unis: une perspective historique, le point de vue d'un décideur: *Les Objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, Département d'état des Etats-Unis, Bureau des programmes d'information international BPII, Volume 7, № 3, Novembre 2002, P5-17.

Edward S. Herman , " the media's role in U. S foreign policy, » journal of international affairs, vol,47 no,1(summer 1993) , P25

James McGann, Les laboratoires d'idées et la trans-nationalisation de la politique étrangère : *Les Objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, Département d'état des Etats-Unis, Bureau des programmes d'information internationale BPII, Volume 7, № 3, Novembre 2002, P 25.

Joel Beinin, Think-Tank au service du Likoud, Le Monde Diplomatique, Paris, Juillet 2003, P 8.12.

Michael Rich, RAND: un exemple de coopération entre les laboratoires d'idées et les forces armées: *Les Objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, Département d'état des Etats-Unis, Bureau des programmes d'information internationale BPII, Volume 7, № 3, Novembre 2002, P

Richard Solomon: "L'Institut des États-Unis pour la paix: une méthode pragmatique de règlement des conflits: *Les Objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, Département d'état des Etats-Unis, Bureau des programmes d'information internationale BPII, Volume 7, № 3, Novembre 2002, P

Ronald Asmus , Un exemple de l'influence des laboratoires d'idées: le débat sur l'élargissement de l'OTAN: *Les Objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, Département d'état des Etats-Unis, Bureau des programmes d'information internationale BPII, Volume 7, № 3, Novembre 2002, P 14.